

## قرا، رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢

بتعديل دائرة اختصاص محكمة القاهرة والسويس الابتدائيتين

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٦ بتطبيق النظام القاضى العام على بعض المناطق التابعة لأقسام الحدود ، والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن السلطة القضائية ، والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الادارة المحلية المعدل بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ ؛

وعلى القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦١ بإنشاء محكمة ابتدائية بمدينة السويس ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم الإقليم الجنوبي من الجمهورية العربية المتحدة إلى محافظات ومدن وقرى وتحديد نطاق المحافظات المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٦١ ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

### قرر القانون الآتى :

مادة ١ - تفصل مأمورية الطور القضائية من دائرة اختصاص محكمة القاهرة الابتدائية وتضاف إلى دائرة اختصاص محكمة السويس الابتدائية .

مادة ٢ - جميع الدعاوى والتحقيقات التى أصبحت بمقتضى حكم المادة السابقة من اختصاص محكمة السويس الابتدائية ، تحال بالحالة التى هى عليها إلى هذه المحكمة بأوامر تصدرها محكمة القاهرة الابتدائية بللسات معددة وبغير مصروفات وفى حالة غياب أحد الخصوم يعلن إليه الأمر مع تكليفه الحضور فى مواعيد معددة .

ويستثنى من حكم الفقرة السابقة القضايا التى تكون قد تمت فيها المرافعة وأجرت للنطق بالحكم فيها .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بقانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٦ رجب سنة ١٣٨١ (٣ يناير سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

مادة ٢ - تتولى إجراءات إعادة النظر فى المنازعات التى تبلغ فيها نسبة رعا الضريبة طبقا لتقدير مصلحة الضرائب مائة ألف جنيه فأقل بلان تؤلف كل منها من ثلاثة من الموظفين الفنيين بمصلحة الضرائب يصدر بتشكيلها قرار من مدير عام المصلحة .

وفى الحالات التى تزيد فيها قيمة رعا الضريبة على هذا الحد تتولى إعادة النظر فيها بلان يصدر بتشكيلها قرار من مدير عام المصلحة ويكون رئاسة عضو من مجلس الدولة بدرجة نائب على الأقل يندبه رئيس المجلس عضوية اثنين من الموظفين الفنيين بمصلحة الضرائب .

مادة ٣ - يحدد مدير عام مصلحة الضرائب مقر كل لجنة من اللجان المنصوص عليها فى المادة السابقة وعددها ودائرة اختصاصها ، على أن يكون ذلك بالاتفاق مع رئيس مجلس الدولة بالنسبة إلى اللجان المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة المذكورة .

مادة ٤ - توقف الدعوى بقرار من المحكمة المختصة بناء على إخطار من مصلحة الضرائب إلى قلم الكتاب بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول بعرض الموضوع على بلان إعادة النظر وتظل الدعوى موقوفة لمدة ثمانية عشر شهرا تبدأ من تاريخ صدور قرار الوقف .

مادة ٥ - إذا أسفرت إجراءات إعادة النظر عن الاتفاق بين اللجنة والممول بشأن أوجه النزاع القائمة بينهما ثبت ذلك فى محضر يوقعه الطرفان ويعتبر هذا المحضر بعد اعتماده من مدير عام مصلحة الضرائب أو من يندبه بمثابة سند رسمى ، وتختط به المحكمة المعروض أمامها النزاع ويرتب على هذا الإخطار اعتبار الدعوى منتهية بحكم القانون .

مادة ٦ - إذا لم تسفر إجراءات إعادة النظر عن اتفاق حتى انتهاء مدة وقف الدعوى ودون أن تختط المحكمة المعروض أمامها النزاع بذلك يتجدد الوقف تلقائيا لمدة أخرى تبدأ من تاريخ انقضاء مدة الوقف الأولى .

أما إذا أخطرت مصلحة المحكمة المختصة بأن إجراءات إعادة النظر لم تسفر عن اتفاق أو انقضت مدة الوقف الثانية دون الوصول إلى نتيجة فتعود الدعوى بقوة القانون إلى الحالة التى كانت عليها قبل الوقف .

مادة ٧ - يصدر وزير الخزانة قرارا بالإجراءات التى تتبعها بلان إعادة النظر فى المنازعات .

مادة ٨ - ينشر هذا القرار بقانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره وعلى وزيرى الخزانة والعدل ، كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ما

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٦ رجب سنة ١٣٨١ (٣ يناير سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر